محاكمة مبارك: أهالي الشهداء يهددون بحمل السلاح وحركة (أسفين ياريس) تستعد للاحتفال ببراءته

الرئيس المصري السابق حسني مبارك في احدى محاكماته (الزمان)

القاهرة ـ الزمان

عادت قضية محاكمة الرئيس السابق محمد حسني مبارك إلى واجهة الأحداث مع قرب محاكمته يوم السبت 2 يونيو القادم. وفي ظل احتمال صدور حكم مخفف عليه هدد أهالي الشهداء بحمل السلاح للقصاص من الرئيس المخلوع في حالة حصوله على البراءة محذرين أنهم سيقتلون أي ضابط يتواجد، في الوقت نفسه قال المستشار محمود الخضيري نائب رئيس محكمة النقض السابق ونائب حزب الحرية والعدالة بالبرلمان إننا سنعيد محاكمة مبارك مرة أخرى في حالة حصوله على البراءة على الجرائم التي ارتكبها في حق مصر وهي جرائم تشكل تهمة الخيانة العظمى من بينها تصدير الغاز إلى إسرائيل وإفقار الشعب المصري بالإتجار في ثورته ودوره في تشجيع إنفصال جنوب السودان.

ورأى الدكتور شوقي السيد الخبير الدستوري أن رئيس الجمهورية القادم لا يملك قرار العفو الشامل عن الرئيس السابق لأن نص الإعلان الدستوري ينص على أن العفو الشامل عن أي شخص مهما كان وزنه لا يكون إلا بنص قانوني يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه مصدر قضائي، أن مبارك لا يواجهه أية تهمة جديدة والنيابة لا تحقق في وقائع أخرى بخلاف تلك المنظورة أمام المحكمة، وأما فيما يخص ابنيه، فاستكملت النيابة العامة تحقيقاتها في الوقائع المرتبطة بعلاء وجمال مبارك الخاصة بالتلاعب في صناديق الاستثمار، وسداد ديون مصر، وخصخصة شركات قطاع الأعمال والتوكيلات الأجنبية، والحصول على عمولات من بيعها والشراكة الإجبارية في بعض الشركات، وتورط عضو برمجة مالية بشركة (هيرمس) للسمسرة في هذه الوقائع والتلاعب بالبورصة، وارتكاب مخالفات مالية بالاستيلاء على وإهدار المال العام.

وألمح المستشار احمد مكي نائب رئيس محكمة النقض الأسبق بما يفيد بأمكانية تأجيل النطق بالحكم حيث قال أنه لا يوجد قيد على القاضي يمنعه من فعل ذلك شريطة أن يكون من واقع ضميره القضائي وليس ناتجا عن ضغوط من أي جهة وأنه لن يصدر حكم بالإعدام على مبارك لغياب سبق الإصرار والترصد في القضية موضحا أن الحكم في حالة الإدانة القضائية سيتراوح بين 25 سنة عقوبة القتل العمد وبين 10 سنوات عقوبة القتل الخطأ مشددا على ان القاضي لا يحكم إلا من خلال الأوراق والأدلة وأنه لا يوجد قاض يحكم بالعاطفة وإنما يحكم القضاة بما تمليه عليه ضمائرهم.

في أتجاه معاكس أكد أسعد هيكل عضو لجنة الحريات بنقابة المحامين أن كل الأدلة تؤكد أن مبارك سيحصل على حكم بالإعدام معتبرا ذلك بمثابة قصاص عادل يعيد للشهداء حقوقهم ويشفي غليل ذويهم متوقعا حدوث مالا يحمد عقباه حال حصوله على حكم مخفف كلجوء أهالي الشهداء والمصابين إلى الثأر والأنتقام وهو الأمر الذي يخلق حالة يستغلها الإخوان لدعم مرشحهم محمد مرسي خاصة وأنه من المستبعد أن يعترض أحمد شفيق على صدور حكم مخفف على رجل يعتبره مثله الأعلى وإن كان القصد يتجه هنا إلى العسكرية وليس السياسة.

وقال عبد الرحمن فارس عضو المكتب التنفيذي لأئتلاف شباب الثورة والمتحدث بأسم حزب التيار المصري: لن نرضى بغير الإعدام محذرا من ردة الفعل الغاضب لأهالي الشهداء حال صدور حكم غير حكم الإعدام على مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي مشيرا إلى أن صدور الحكم في 2 يونيو في حد ذاته سيمثل زخما ثوريا ورد جميل لشهداء الثورة يستفيد منه الطرف الإخواني في المراثون الرئاسي باعتباره وبرغم كل اخطاؤه كان من المشاركين في الثورة.

وأكد محمد عبد العزيز أمين شباب حركة كفاية أن الحكم على مبارك مرتبط بانتخابات الرئاسة موضحا أن حالة الانكسار التي خلقتها الإعادة بين مرسي وشفيق أي بين السيئ والأسوأ توحي بأن الحكم سيكون في غير صالح الثورة والثوار مشيرا إلى أن إدارة المرحلة الأنتقالية كانت كلها موجهة للأنقلاب على الثورة.

وعن تأثير محاكمة الرئيس على الحالة الأمنية أوضح اللواء فؤاد علام مساعد أول وزير الداخلية لقطاع أمن الدولة السابق أن محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك سيكون لها تأثير قوي على الحالة الامنية بالبلاد مشيرا إلى انه في حالة الحكم بالبراءة أو بالسجن سيكون له ردود فعل قوية لها تأثير سلبي على الحالة العامة للبلاد، فضلا عن الخلل الذي سيحدث عن الحالة الامنية نتيجة للاعتصامات والأضطرابات والاحتجاجات منوها إلى ان الإعلام لم يتناول حيثيات القضية بالصورة المطلوبة حتى يستطيع رجل الشارع العادي أن يتبين ويثبت من عدل الحكم ويتأكد من أن الحكم لا يصحبه مجاملة من قبل القضاه أو قسوة منهم، وتمنى علام أن يكون الحكم مقنعا لعامة الشعب مشددا على أن اقتناع الشعب بالعدل في منطوق الحكم لن يتاتى إلا من خلال توضيح أسباب النطق بالحكم للرأي العام محذرا من أن النطق بالحكم دون توضيح اسبابه سيكون في غاية الخطورة على الحالة الامنية في الشارع لأنه بدون شك هناك معارضون ومؤيدون للرئيس السابق يجب أن يثبت القضاء أن الحكم عادل بتوضيح أسبابه وحيثياته.

وعن اتجاهات الرأي العام تجاه تلك المحاكمة أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز المعلومات بمجلس الوزراء أن 67٪ يؤيدون محاكمة مبارك بينما يرى 18٪ أنه لا فائدة من تلك المحاكمة ورفض 57٪ براءة مبارك في مقابل رد الأموال في الوقت الذي رأى خبراء قانونيون أن صدور حكم بأدانة مبارك يعيد الأمل في استرداد حسابات النظام المهربة في الخارج نظرا لأن العديد من الدول تشترط صدور هذا الحكم.

على الجانب الاخر تستعد حركة أسفين ياريس للأحتفال بصدور حكم البراءة من ميدان مصطفى محمود في حالة صدوره.

إحالة نجلي مبارك إلى القضاء بتهمة التلاعب بالبورصة

السجن 5 سنوات لأمين شرطة قتل متظاهري الثورة المصرية

القاهرة ـ الزمان

قضت محكمة مصرية، امس، بمعاقبة عنصر بجهاز الشرطة بالسجن المشدد لمدة 5 سنوات لثبوت تُهمة القتل عليه، وبإحالة الدعاوى المدنية المُقامة ضده إلى المحكمة المدنية المختصة.

وحكمت محكمة جنايات شمال القاهرة، امس، بمعاقبة محمد إبراهيم عبد المنعم الشهير بإسم محمد السنّي أمين الشرطة بقسم "الزاوية الحمراء"، بالسجن المشدد لمدة 5 سنوات وإحالة الدعاوى المدنية المُقامة ضده إلى المحكمة المدنية المختصة، لثبوت تهمة قتل وإصابة متظاهرين يوم 28 كانون الثاني 2011 المعروف باسم "جمعة الغضب"، عن طريق إطلاق النيران عليهم بشكل عشوائي قاصداً إصابة بعضهم وتفريق الباقين.

وقال المحامي هاني الشرقاوي، إن المحكمة قضت، في جلسة أمس، ببراءة "السنّي" في قضية أخرى متهم فيها بالإضافة إلى متهمين آخرين من قسم شرطة الزاوية الحمراء، هم نقيب شرطة باسم رشدي وأمناء الشرطة محمد شندي ورجب عبد الشكور وأنور أمين وصبحي عبد الوهاب وشهرته "أبو صدام"، من تُهمة قتل المواطن أشرف موسى حجاب أمام القسم.

وأشار الشرقاوي إلى أن دفاع المتهم كان قد التمس من هيئة المحكمة، الجلسة الماضية، الحُكم بالبراءة من الإتهامات المسندة إليه "لإنعدام القصد الجنائي بما يعدم نية القتل والشروع في القتل المنسوبين للمتهم، ولشيوع الإتهام وفقاً لأدلة الدعوى المقدمة من النيابة العامة، وتلك التي قدمها المدعي بالحق المدني، بالإضافة إلى الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعي عن المنشآت والأشخاص والنفس".

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قضت بإحالة أوراق "السُنّي" إلى مفتي الديار المصرية للتصديق على حُكم أصدرته غيابياً، بإعدامه بتهمة قتل 18 من متظاهري الثورة المصرية وإصابة 3 آخرين، غير أن المتهم قام بتسليم نفسه إلى الأجهزة المعنية وتمت إعادة محاكمته فتم إصدار الحُكم بسجنه 5 سنوات. واعلن التلفزيون الرسمي المصري امس انه تمت احالة نجلي الرئيس السابق حسني مبارك، جمال وعلاء، وسبعة اشخاص آخرين الى محكمة الجنايات بتهمة "التلاعب في البورصة". ويأتي الاعلان عن محاكمة جمال وعلاء مبارك في قضية جديدة قبل ثلاثة ايام من صدور الحكم السبت المقبل في قضية حسني مبارك المتهم بقتل المتظاهرين وبالفساد المالي والتي يحاكم فيها نجليه بتهمة التربح.. ويواجه جمال علاء في القضية الاولى، التي تشمل الرئيس السابق، اتهامات بالتربح من خلال شراء فيلتين في مدينة شرم الشيخ من رجل الاعمال المصري الهارب حسين سالم الذي يحاكم غيابيا في القضية نفسها. وكان احد اعضاء هيئة الدفاع عن مبارك ونجليه، المحامي ياسر بحر قال في كانون الثاني الماضي ان الاتهامات الموجهة الى جمال وعلاء مبارك "سقطت بالتقادم" وفقا للقانون المصري".

وقال بحر لوكالة فرانس برس ان "التهم الموجهة الى علاء وجمال سقطت بالتقادم وفقا للقانون الذي يقضي بسقوط الدعوى الجنائية بعد مرور عشر سنوات والواقعة التي يحاكمان بسببها وهي شرائهما فيلات في شرم الشيخ من رجل الاعمال حسين سالم باقل من ثمنها الحقيقي تمت في تسعينيات القرن الماضي".

ويقضي القانون المصري بسقوط الجرائم المالية "بالتقادم بعد عشر سنوات الا اذا كان المتهم موظفا عاما او اذا كان احد الموظفين العامين شريكا في الجريمة".

متظاهرون مصريون يشتبكون مع الشرطة قرب ميدان التحرير (الزمان)

الممثلة حنان ترك: لا أنتخب شفيق و3 شروط لاختيار مرسي

القاهرة ـ الزمان

أعلنت الممثلة المصرية الشهيرة حنان ترك أنها لن تقاطع جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، كما أنها لن تنتخب المرشح المحسوب على النظام السابق أحمد شفيق، ووضعت ثلاثة شروط لكي تعطي صوتها لمرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي.

وقالت حنان ترك إنه "إذا لم يف مرسي بتلك الشروط والضمانات فلن انتخبه، وفي حالة فوزه عندئذ هو أو شفيق فسأهاجر، وأترك هذا البلد الذي أعشقه، وسأظل أعشقه، لأني حينها لن استطيع الاحتمال، وأطفالي في حاجة إليّ". وأكدت من جهة أخرى أنها لن تنتخب شفيق لأن "يده ملوثة بدماء إخوتنا المصريين" على حد قولها، وفي نفس الوقت اشترطت لمنح صوتها لمرسي "أن تعرف جماعة الإخوان أنه لن تكون هناك أصوات على بياض"، في إشارة إلى عدد من الضمانات التي يطلبها من لم ينتخبوا مرسي في الجولة الأولى وقد "يضطرون لانتخابه في الإعادة رفضاً لشفيق. وأوضحت: "كوننا رافضين لشفيق لايعني بالتبعية أن نصوت تلقائياً لمحمد مرسي.. لن انتخب مرسي في ظل الظروف الراهنة إلا إذا قام بصياغة خطاب سياسي متوازن جديد يخاطب التيار الرئيسي المصري بكافة تنوعاته، ولا يدخل في مساحة استقطاب.. ويراعي تقديم تطمينات واضحة للأقباط، ويحتوي على ثلاث نقاط رئيسية". وهذه النقاط هي: "استقالة مرسي من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة التابع لها، وإعلان نفسه مرشحاً لكل المصريين، وتقديم معايير واضحة للجمعية التأسيسية للدستور بحيث تمثل كافة أطياف الشعب المصري، وتشكيل حكومة ائتلافية يترأسها شخصية وطنية غير محسوبة على أي قوة سياسية". يذكر أن حنان ترك كانت ضمن المؤيدين للمرشح الإسلامي المستقل عبد المنعم أبو الفتوح في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. ويأتي تصريح ترك ضمن ظاهرة دخول الفنانين بقوة في المشهد السياسي منذ قيام ثورة 25 يناير العام الماضي، وبشكل خاص في الانتخابات الرئاسية، وسط حالة انقسام واضحة بينهم حول المرشح الذي سينتخبونه في جولة الإعادة، ومخاوف لدى قسم منهم من تاثير نتيجة الانتخابات على حرية الفن والإبداع بشكل خاص.

وأسفرت نتائج الجولة الأولى للانتخابات التي جرت في 23 و24 أيار الحالي عن حصول محمد مرسي على المركز الأول يليه أحمد شفيق بنسب تستلزم جولة إعادة بينهما، من المقرر أن تكون في 16 و17 الشهر المقبل.

الممثلة حنان الترك باحد مكاتب الاقتراع في القاهرة (الزمان)

الداعية عمرو خالد يعتزم تأسيس حزب مصر المستقبل

القاهرة ـ الزمان

أعلن الداعية الإسلامي المعروف عمرو خالد عن عزمه تأسيس حزب سياسي جديد يحمل اسم "مصر المستقبل"، من أجل امتصاص "حالة الحيرة" التي تسيطر على ملايين المصريين بعد نتائج الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة.

وقال خالد، في كلمة مسجله بثها على موقع "يوتيوب" مساء امس الاول، ووصفها بـ "التاريخية"، إن الحزب لا ينتمي لأي من القوى السياسية الموجودة على الساحة حاليا، ولكنه انتماءه لكل المصريين، مشيرا إلى أن عضويته مفتوحة للمسيحيين والمسلمين ويرتكز على الشباب في المقام الأول. وقالت اوساط سياسية ان خالد مدعوم من دولة خليجية قد تكون وراءه الحزب المرتقب. ولا يرضى قسم من المصريين عن نتائج الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة التي أسفرت عن خوض، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، جولة الإعادة مع أحمد شفيق، المرشح المحسوب على النظام السابق. وأضاف خالد أن نتائج انتخابات الرئاسة أثبتت أن من يريد أن يصل لابد أن يكون لديه كيان مؤسسي قوي ينتشر في شتى محافظات مصر وليس في القاهرة فقط، في إشارة إلى المرشحين الذين سيخوضا جولة

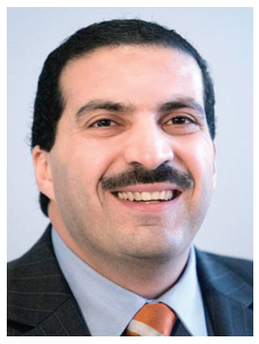
عمرو خالد

الإعادة.

وأوضح الداعية الإسلامي، أنه سيكون وكيل مؤسسي الحزب الذي سيتم انتخاب رئيسه بعد انضمام 100 ألف عضو له، كما أن الحزب سيضم خبراء ومستشارين في المجالات المختلفة ولكن التمكين سيكون للشباب.

وتابع أن الحزب لديه أرضيه وخبرات سابقه تكونت عبر العمل في البرنامج التنموي الشباب الذي أطلقه منذ سنوات ويسمى "صناع الحياة" وشارك فيه آلاف الشباب المصريين من الجنسين ومن المسلمين والمسيحيين بهدف تقديم خدمات اجتماعية وتنموية للمصريين محدودي الدخل.

مشاورات بلا نتيجة لأبوالفتوح وصباحي والبسطويسي حول دعم أحد مرشحي الرئاسة

القاهرة ـ الزمان

كشفت مصادر سياسية مطلعة أن ثلاثة من مرشحي الرئاسة الخاسرين في الانتخابات المصرية عقدوا اجتماعا مغلقا لتنسيق مواقفهم من جولة الإعادة المقررة بعد أسبوعين.

وجرى الاجتماع بعيدا عن وسائل الإعلام في أحد الفنادق المطلة على نيل القاهرة بين المرشحين عبدالمنعم أبوالفتوح وحمدين صباحي وهشام البسطويسي، بحسب المصادر نفسها. وتم خلال الاجتماع تقييم مواقف المرشحين اللذين سيخوضان جولة الإعادة وهما محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، وأحمد شفيق، المحسوب على النظام السابق.

وبالرغم من أن أبوالفتوح وصباحي وبسطويسي يرفضون من حيث المبدأ "إعادة انتاج النظام السابق" المحسوب عليه شفيق، إلا أن المرشحين لم يتفقوا في ختام الاجتماع على دعم محمد مرسي.

وذهب أحد المرشحين إلى حد القول خلال الاجتماع أن "شفيق مستعد لأن ينفذ كل طلبات الثورة في حين أن مرسي تبقى قراراته رهن موافقة المرشد العام لجماعة الإخوان محمد بديع. وفي ضوء ذلك، تدارس المرشحون الثلاثة إمكانية التوافق مع مرسي إذا قدم ضمانات مكتوبة تتعلق بكتابة دستور توافقي وتشكيل حكومة توافقية برئاسة شخصية من خارج الإخوان وفريق رئاسي يضم نواب من خارج الجماعة أيضا فضلا عن استقلالية مؤسسة الرئاسة عن مكتب الإرشاد التابع للجماعة.

وفضلوا عدم اتخاذ موقف نهائي لحين التحاور مع ممثلين عن جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة في الأيام المقبلة. كما شهد الاجتماع نقاشا حول موقف المرشحين السابقين من عملية الانتخابات حيث اتفق الثلاثة على أن الانتخابات شهدت "تجاوزات" تجعلهم يعتبرونها "غير نزيهة". في السياق نفسه، قالت مصادر من حملة محمد مرسي أن المؤتمر الذي أعلن فيه مرشح الإخوان امس مبادرته ورؤيته "التوافقية" للمرحلة المقبلة، جاء في ضوء عدم وصوله إلى أي اتفاق حتى الآن لدعمه مع القوى السياسة الرافضة لترشيح شفيق "والتي تشترط ضمانات مكتوبة لدعم مرشح الإخوان.

وأضافت المصادر أن المبادرة التي أعلنها مرسي "تدل على إرادة صادقة وأكيده على تغليب المصلحة العامة على الخاصة والانفتاح على باقي القوى"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن مشاورات مرسي مازالت مستمرة للخروج بموقف موحد قبل جولة الإعادة المقرر إجراؤها يومي 16و17 تموز.

وتعهد مرسي، في مؤتمر صحفي امس، أن تتضمن مؤسسة الرئاسة نوابا من خارج جماعة الإخوان وحزبها السياسي "الحرية والعدالة". كما أقر مرسي بخطأ الجماعة وحزبها في تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الذي كانت تهيمن عليه ووعد بتشكيل يرضي الجميع

وأشار إلى أنه من الممكن أن يعين نائبا له من الأقباط، وأن يكون رئيس الحكومة المقبلة من خارج "الحرية والعدالة"، في رسالة اعتبر مراقبون هدفها "طمأنة الناخبين" قبل جولة الإعادة.

هشام البسطويسي

حمدين صباحي

عبدالمنعم أبوالفتوح